

Yemen

بيان الجمهورية اليمنية

أمام الاجتماع الوزاري الحكومي الدولي في الذكرى الستين لاتفاقية 1951
لشئون اللاجئين و الذكرى الخمسين لاتفاقية 1961 بشأن عديمي الجنسية
ألقاه سعادة د . علي مثنى حسن نائب وزير الخارجية رئيس اللجنة
الوطنية لشئون اللاجئين

جنيف 7- ديسمبر 2011 PH

السيد الرئيس ؛

السيد المفوض السامي ؛

السيدات والسادة ؛

إننا نشارك اليوم في هذا الاجتماع الوزاري الهام لأحياء مناسبة كبيرة و استعراض تعهدات الدول و المنظمات تجاه أهم القضايا الإنسانية إلا وهي قضية اللاجئين و عديمي الجنسية . لقد استمعنا إلى خطاب السيد/ المفوض السامي لشئون اللاجئين الذي تطرق بشكل مركز إلى معاناة هذه المجموعة من البشر و إلى التطلع لوقف إنسانية تسهم بشكل ملموس في تخفيف هذه المعاناة و توفير الحياة الكريمة لهم ، و كذا إعلان عدد من ممثلي الدول عن تعهداتهم و استعدادهم للمساهمة مع المجتمع الدولي لتفعيل و تطبيق الاتفاقيات الدولية المعنية بتوفير الحماية للاجئين و عديمي الجنسية . إن الجمهورية اليمنية هي من الدول التي وقعت و صادقت على اتفاقية 1951 و بروتوكول 1967 و تسعى وفقا للامكانيات المتاحة لتطبيق بنود تلك الاتفاقية و البروتوكول بشكل إيجابي . و ما قبول اليمن لألاف من اللاجئين الصوماليين و غيرهم إلا دليل على التزامها بتلك الاتفاقيات .

السيد الرئيس ؛

السيدات و السادة ؛

انطلاقا من التزام الحكومة اليمنية بتوفير الحماية اللازمة للاجئين و انسجاما مع قدراتها في هذا المجال فإنها تود أن تعلن تعهدا بإنجاز الأنشطة التالية :

على صعيد توفير الحماية للاجئين في اليمن :

• ستقوم الحكومة اليمنية، بالتعاون الوثيق مع مكتب المفوضية في اليمن، بتأهيل الإدارة العامة لشئون اللاجئين حتى يتمكن من الاضطلاع بالدور الرئيسي في جميع قضايا اللاجئين وطالبي اللجوء في اليمن والتنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة لضمان وصول اللاجئين إلى الحقوق الأساسية، مثل الصحة والتعليم والعمالة.

• ستقوم الحكومة اليمنية ومكتب المفوضية بالعمل معا لضمان حصول طالبي اللجوء من غير الصوماليين على نفس الخدمات التي يستفيد منها اللاجئين الصوماليين ، بما في ذلك عملية التسجيل.

في الإطار الوطني

• ستقوم الحكومة اليمنية و بالتعاون بشكل وثيق مع المفوضية و مركز دراسات اللاجئين بجامعة صنعاء من أجل تطوير التشريعات الوطنية / القوانين التي تتناول

شؤون اللاجئين بما يتفق مع المعايير الدولية على النحو المنصوص عليه في اتفاقية عام 1951 وبروتوكولها لعام 1967.

• ستقوم الحكومة اليمنية باتخاذ التدابير اللازمة لمنع حالات انعدام الجنسية على أراضيها، بما في ذلك النظر في اعتماد اتفاقيات عام 1954 و عام 1961 بشأن حالات انعدام الجنسية.

في مجال الهجرة المختلطة

• ستقوم الحكومة اليمنية بالتعاون مع المفوضية ، والمنظمات الدولية الأخرى والدول المجاورة، بوضع خطة إستراتيجية إقليمية لمكافحة التهريب و الاتجار بالبشر.

• و تسعى الحكومة اليمنية بالتعاون مع المفوضية لاستضافت مؤتمر إقليمي في عام 2012 حول تحديات الهجرة المختلطة و بمشاركة المنظمات الدولية ذات الصلة ، ودول القرن الأفريقي والبلدان العربية في شبه الجزيرة العربية .

السيد الرئيس ؛

السيدات والسادة ؛

كما هو معلوم فإن الجمهورية اليمنية رغم ما تمر بها من ظروف صعبة بسبب محدودية مواردها إضافة إلى ما تعانيه من آثار الأزمة السياسية و الاقتصادية الراهنة و النزوح الداخلي بسبب الأوضاع الداخلية الذي يقدر بحوالي نصف مليون نازح ، و ستعمل الحكومة اليمنية بالتعاون مع المفوضية و منظمات الأمم المتحدة الأخرى على الاستمرار في تحسين أوضاع النازحين و توفير الاحتياجات الإيوائية

و الغذائية و الدوائية لهم في الأماكن التي نزحوا إليها و العمل على عودتهم إلى المناطق التي نزحوا منها بعد انتهاء أسباب ذلك النزوح . و مع كل هذه الصعوبات لا تزال اليمن تستقبل موجات من اللاجئين و المهاجرين غير الشرعيين و هو ما يزيد من الأعباء و يفاقم الصعوبات الاقتصادية التي يعانيها المواطنيين اليمنيين . و تجدر الإشارة إلى إن أعداد المهاجرين هذا العام قد تجاوز أعداد اللاجئين الصوماليين حيث وصلت إلى 85 ألف مهاجر من دول القرن الأفريقي و يشكل الأثيوبيين نسبة 60% من مجموع اللاجئين و المهاجرين و بهذا بدأنا نشهد ظاهرة ازدياد الهجرة غير الشرعية من القرن الأفريقي بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادي .

إن هذا الاجتماع الوزاري يعتبر مناسبة جيدة كي يفعل المجتمع الدولي التزامه بالاتفاقيات الدولية المعنية بحماية اللاجئين و عديمي الجنسية في الذكرى الستين لاتفاقية عام 1951 . إننا نأمل أن يعمل الجميع من أجل رفع المعاناة الإنسانية عن هذه المجموعة من البشر حتى يسود السلام و العدل في العالم . كما أجدد الدعوة إلى ضرورة قيام المجتمع الدولي ببذل جهود أكبر ومشاركته للجمهورية اليمنية في تحمل أعباء استقبال اللاجئين ، و مساعدة الحكومة اليمنية للتغلب على الصعوبات الإنسانية و الاقتصادية التي تواجهها حاليا جراء الأزمة السياسية بما فيها مواجهة المشاكل الناجمة عن النزوح الداخلي حتى تتمكن من الإيفاء بالتعهدات و الالتزامات التي قطعتها في هذا المجال.

و شكرا